مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 160– 179

رهان المدن المستدامة في الجزائر :بين ضعف التخطيط الحضري وغياب الثقافة المدنية

The bet of sustainable cities in Algeria: Between the weakness of urban planning and the absence of civil culture

آسية بلخير

جامعة قالمة (الجزائر)، belkhir.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/17 تاريخ القبول: 2022/03/22 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

تهدف دراستنا الى التعرف على أهمية تجسيد نموذج المدن المستدامة في الجزائر في ظل تنامي الاختلالات في التسيير الحضري الراهن للمدن مع الوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون ذلك لنصل الى صياغة رؤية شاملة حول فرص ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة انطلاقا من الواقع المعاش والإمكانات المتوفرة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها عدم مواكبة نماذج المدن الجزائرية الحالية مع معايير الاستدامة الحضرية نتيجة تضافر مجموعة من العوامل التنظيمية، الاجتماعية والثقافية...، والتي تحتاج إلى صياغة سياسة عمرانية ترتكز على مبادئ التنمية الحضرية المستدامة وأسس التخطيط الحضري الاستراتيجي كما تتطلب تكامل وتعاون مختلف الفواعل المحلية ونشر ثقافة الاستدامة البيئية في المحيط العمراني.

كلمات مفتاحية: المدن المستدامة، التنمية المستدامة، التخطيط الحضري.

Abstract:

Our study aims to identify the importance of embodying the sustainable cities model in Algeria and the most prominent challenges that prevent it, in order to reach the formulation of a comprehensive vision about the opportunities and requirements of the embodiment of sustainable cities.

The study reached several results, most notably the failure to keep pace with the current Algerian city models with urban sustainability standards, which requires the formulation of a sustainable urban policy and the dissemination of a culture of environmental sustainability in the urban environment.

Keywords: Sustainable Cities; Sustainable Development; Urban Planning

المؤلف المرسل: آسية بلخير، **الإيميل**: belkhir.assia@univ-guelma.dz

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تسارع في مستويات التحضر نتيجة الزيادة في النمو السكاني والهجرة نحو المدن، حيث يعيش نصف البشرية (3.5 مليار شخص) الآن في المدن، والتي يتوقع أن تصل هذه النسبة الى 60٪ في عام 2030 و 70٪ في عام 2050. وبصفة خاصة في إفريقيا وآسيا، ويصاحب هذا التسارع توسع حضري غير مخطط خلق مدن وأحياء غير مستقرة ومشاكل حضرية عديدة منها: صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية ، الازدحام المروري ومشاكل النقل والتنقل ، آثار تغير المناخ ،أزمة التعمير والتمويل، ضعف الحكم المحلي....

ووعيا من الدول بتلك التحديات وتماشيا وأهداف التنمية المستدامة(الهدف11 حول العمل على بناء مدن ومجتمعات مستدامة) تم صياغة الأجندة الحضرية الجديدة سنة 2018 التي أكدت على ضرورة اشراك كل الفواعل المجتمعية والدولاتية في عملية التنمية المستدامة للمدن لزيادة قدرتها على الصمود وتحقيق الاستدامة البيئية وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين مدن ودول العالم، والجزائر كغيرها من الدول سارعت مع مطلع الألفية الثانية إلى صياغة استراتيجية حضرية جديدة حددت من خلالها أهداف ومبادئ السياسة الحضرية في اطار استراتيجية تنموية وطنية شاملة.

على ضوء ما سبق، تحاول هذه الدراسة بالنقاش والتحليل، البحث في **الإشكالية** التالية:

ماهي تحديات ومتطلبات تجسيد نموذج المدينة المستدامة في الجزائر ؟

هذا التساؤل يندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مفهوم المدينة المستدامة، وفيما تتمثل أهمية التخطيط الحضري في تصميم نماذج ناجحة للمدن المستدامة؟

-ما هو واقع المدن الجزائرية؟ وما مضمون سياسة المدن الجديدة في الجزائر؟ وهل تتوافق مع فلسفة المدن المستدامة؟

- ماهي فرص تجسيد نموذج المدن المستدامة في الجزائر؟

تقتضي دراستنا اختبار **الفرضيات** التالية:

-كلما كان هناك سياسات عمرانية تراعي معايير التنمية الحضرية المستدامة كلما ساهم ذلك في خلق بيئات عمرانية مستديمة تضمن الحياة الكريمة للفرد/المجتمع/البيئة.

-كلما كان هناك تخطيط حضري استراتيجي فعال كلما ساهم ذلك في تأسيس مدن مستدامة مستقرة.

- يرتبط تأسيس المدن المستدامة وازدهارها بدرجة وعي الفرد حضاريا.

تنبع **أهمية الدراسة** من جملة النقاط التالية:

- التوسع العمراني العشوائي وغير المدروس خلق أزمات اجتماعية وحتى سياسية أثقلت الحكومات؛

-التوجه العالمي نحو استدامة التنمية الحضرية وأهمية التكامل بين الدول لتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية للتنمية؛

-الخلل في التوازن الجهوي والإقليمي داخل الدول خلق مشاكل في صعوبة التسيير والحكم المحلي؛

-أهمية المدن المستدامة في ضمان حق العيش الكريم للفرد؛

-البعد الإيكولوجي للمدن المستدامة لما توفره من حياة مجتمعية نظيفة وصديقة للبيئة.

وتهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع المدن في الجزائر ومشكلاته، ومحاولة طرح رؤية مستقبلية-إصلاحية للمدن الجزائرية بما يوفر نموذج مدينة صالحة للعيش الكريم من خلال التركيز على التربية والثقافة الحضرية للفرد الجزائري.

وفي اختبارنا لهذه الإشكالية استعنا بالمنهج الوصفي-التحليلي في التعرف على واقع المدن في الجزائر بالوقوف على التحديات وأبرز المشاكل ومقترحات لتجاوزها على ضوء الإمكانات المتوفرة.

أولا: المدن المستدامة/التخطيط الحضري: المفهوم والعلاقة

تتطلب أي دراسة علمية تحديد دقيق للمفاهيم المفتاحية للموضوع لفهم دلالتها المعرفية وحدودها المنهجية وفك حلقة تداخلاته بين العلوم والمفاهيم المتشابهة مع توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة لفهم

سياقات البحث ومحدداته المعرفية، لذا سنحاول في هذا الجزء التطرق الى التعريف بالمدينة المستدامة والتخطيط الحضري مع توضيح أهمية الأخير في تحقيق المدينة المستدامة وطبيعة العلاقة بينهما.

1. المدن المستدامة: المفهوم والدلالة

عرف ضبط مفهوم المدينة المستدامة اختلافا بين المفكرين لاختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم الفكرية، وكذا لكون المدينة المستدامة هي مشروع بيئي-اجتماعي-ثقافي-اقتصادي-عمراني وليس نظرية معرفية ثابتة، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات المقدمة حول مفهوم المدينة المستدامة مع تحديد المقومات الأساسية لقيامها.

أ. تعريف المدينة المستدامة:

رغم ما تعرفه المساحات الحضرية من حركة مستمرة وتطور إلا أن هذا لا يعني أن تطورها مفيد للبيئة. ما يطرح إشكالات حول كيفية جعل المساحات الحضرية صديقة للبيئة بما يضمن العيش النظيف والكريم، ومن بين التعريفات المقدمة لها نجد:

- **المدينة المستدامة** هي مدينة اليوم والغد، والتي ترتكز على فكرة التحول البيئي نحو الأفضل والتي تقوم على:

-الحاجة إلى إقامة حوار قوي بين مختلف كيانات المدينة: الأفراد والمواطنون والمجتمعات المحلية والشركات والإدارات ...

-تعزيز المدينة المستدامة على جميع المستويات بتزويد الجميع بالمعرفة اللازمة لتغيير سلوكاتهم اليومية نحو الاحسن، وتعلم كيفية العيش في مدينة الغد، وبالتالي تغيير الاستخدامات اليومية تدريجيًا ، سواء من حيث قدرتنا على التنقل وطعامنا أو استهلاكنا للطاقة ...، لا يمكن القيام بذلك إلا من خلال الحصول على معلومات واضحة وملموسة يتم مشاركتها على نطاق واسع؛

- تكوين وتعيين قادة المشروع في اتجاه التنمية المستدامة. [1]

- وفي تعريف آخر، **المدينة المستدامة** هي مدينة ذكية، على عدة مستويات، يكمن الذكاء في مرونتها من حيث قدرتها على التكيف مع السياق المناخي الحالي للحد من تأثيره البيئي، بالإضافة الى قدرتها

على إعالة نفسها بمرور الوقت مع تلبية احتياجات سكانها، كما يقاس ذكاء المدينة أيضًا بجودة بيئتها الرقمية في عصر البيانات الضخمة في تحسين المساحة العمرانية وتحويل الاستخدامات، وكذا بفتح حوار مستعرض للتفكير في التنمية الحضرية بطريقة أكثر مسؤولية بين مختلف الفواعل والمشاركين. [2]

- وتعرف هيئة الأمم المتحدة **المدينة المستدامة** بأنها" المدينة التي صممت مع مراعاة الأثر البيئي الذي يشمل ما يلي:

– توفر انتاج الطاقة واستهلاك المياه؛

– تعيد تدوير النفايات وتقلل من الانبعاثات الحرارية وتعالج تلوث الهواء – **CO2**، والميثان؛

– تعالج تلوث المياه بطرق مبتكرة لتدوير المياه المستخدمة؛

– تجد حلول لتقليل الزحف العمراني، من خلال اكتشاف وسائل جديدة لتمكين الناس من العيش أقرب إلى مساحة العمل؛

– عمل معايير لكثافة البناء وتقليل الكثافة السكانية في العواصم لجعل وسائل النقل العام قابلة للحياة؛

– تحسين وسائل النقل العام وزيادة في طرق المشاة للحد من انبعاثات السيارات؛

– استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل توربينات الرياح، والألواح الشمسية، أو الغاز الحيوي التي تم إنشاؤها من مياه الصرف الصحي؛

– ابتكار نظم زراعية مختلفة مثل المخططات الزراعية داخل المدينة (الضواحي أو في الوسط)؛

– ابتكار وسائل مختلفة للحد من الحاجة لتكييف الهواء (الطلب على الطاقة الهائلة)، مثل زراعة الأشجار وتخفيف الألوان السطحية، ونظام التهوية الطبيعية،....[3]

مما سبق يمكن صياغة التعريف الاجرائي التالي:

"**المدينة المستدامة** هي منطقة حضرية- عمرانية تتبع مبادئ تخطيط المدن الذكية الصديقة للبيئة وأسس التنمية المستدامة، باستخدام الطاقات المتجددة قدر الإمكان، بما يمكنها من تقديم نوعية جيدة للحياة في جميع المناطق وبأقل الاختلافات بين بيئات المعيشة".

ب- مقومات المدينة المستدامة:

من جملة التعريفات السابقة يمكن استخلاص مقومات التأسيس لمدينة مستدامة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: مقومات المدن المستدامة

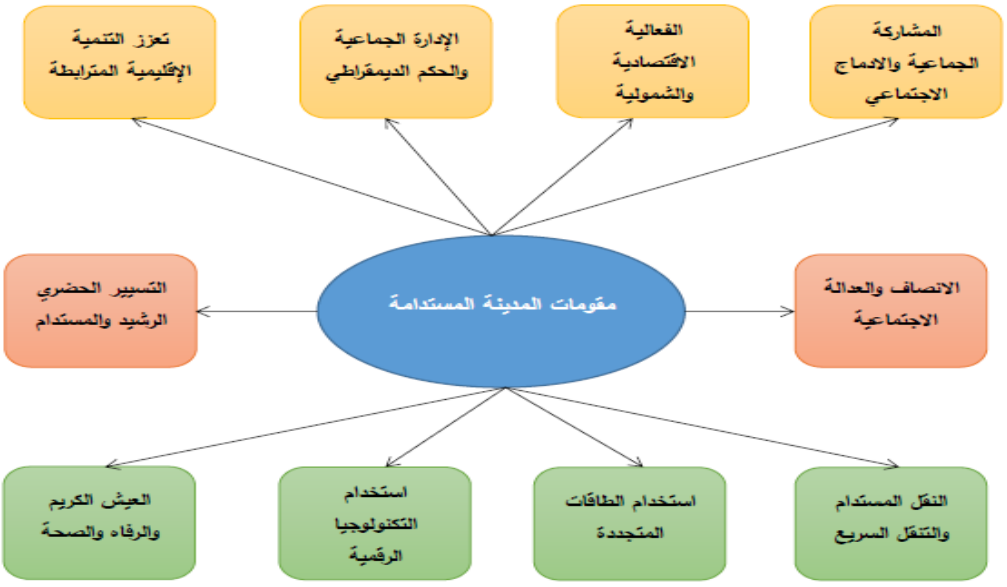

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معلومات في: الأمم المتحدة، 2016، ص01.

مما سبق يمكن القول تقسيم مقومات المدينة المستدامة الى ثلاث أبعاد أساسية ومتكاملة هي:

أ-البعد السياسي-الاجتماعي: يتمحور حول التأسيس لمجتمع ديمقراطي يقوم على مبادئ الانصاف والعدالة الاجتماعية وضمان الهوية المجتمعية من خلال الممارسة الرشيدة في التسيير؛

ب–البعد البيئي: ويرتكز على سياسات التقليل من انبعاثات مصادر التلوث وتعزيز العمل بالطاقات المتجددة والصديقة للبيئة التي تضمن العيش في بيئة نظيفة من خلال استبدال وسائل النقل التقليدية بأخرى تراعي فيها الاستدامة البيئية ومراقبة مصادر تلوث المياه والمناخ...

ج–البعد التكنولوجي–الرقمي: أو ما يطلق عليه بنمط المدن الذكية والتي يتمثل في استخدامات التكنولوجيا الذكية في مختلف الاستخدامات اليومية بهدف تحسين نوعية الحياة.[4]

تتضافر الأبعاد السابقة وتتكامل فيما بينها بما يحقق نموذج المدينة المستدامة القابل والصالح للحياة كما تضمن العدالة المجتمعية والانصاف في الحصول على فرص حياة جيدة ، كما هو موضح في الشكل رقم (02).

الشكل 2: تكامل أبعاد المدينة المستدامة

المصدر: ASCIMER,2015, https://bit.ly/3rtoN28

2. التخطيط الحضري المستدام: المفهوم والمراحل

تتطلب عملية التأسيس لبيئة عمرانية مستدامة، تصميما دقيقا للمحيط العمراني يستوعب أسس التنمية الحضرية المستدامة الحالية والمستقبلية، ومن هنا تبرز أهمية عملية التخطيط الحضري في تجسيد نموذج المدن المستدامة.

أ. تعريف التخطيط الحضري ومتطلباته:

تعد نظم التخطيط الحضري أداة إدارية هامة للتصدي للتحديات التي تواجه المدن في القرن الحادي والعشرين والتي تساهم في عرقلة عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، وبالرغم من التغير الكبير الذي طرأ على القوى المؤثرة في نمو المدن في العديد من أنحاء العالم؛ إلا أن التغير الذي طرأ على نظم التخطيط قد كان ضئيلاً للغاية، فضلاً عن مساهمته في نشوء المشكلات الحضرية.[5] بيد أن استمرار هذا الواقع لا يعد بالأمر الضروري، حيث يمكن تغيير نظم التخطيط بما يمكنها من العمل كأدوات فاعلة ومؤثرة لتحقيق التغيير الحضري المستدام، أي بحيث تكون قادرة على تعزيز السلامة البيئية في المدن، فضلاً عن تعزيز مستويات الإنتاجية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية. كما أنه وفي ظل ضخامة القضايا التي تواجه المناطق الحضرية، فلم يعد بالإمكان الشعور بالرضا على أي مستوى، حيث باتت هنالك ضرورة لتقييم نظم التخطيط وتنقيحها إذا ما لزم الأمر.[6]

ويشير مصطلح "التخطيط" أيضاً إلى أسلوب إداري موجه من قبل صياغة السياسات من خلال إحدى العمليات التشاورية كما من خلال الحكم على العمل الجماعي فيما يتعلق بهذه السياسات. وبذلك، فإن عمليات التخطيط الحضري لا تمثل أسلوباً فنياً محايداً: وذلك في ضوء تشكيلها من خلال القيم التي يتعين أن تكون واضحة، ولا بد لأن تنطوي عمليات التخطيط بحد ذاتها على الأحكام الأخلاقية، وينطوي على إدراك تام لمختلف العوامل التي تساهم في تشكيل الجوانب الاجتماعية والعمرانية في المدن، إلى جانب إدراك الهياكل المؤسسية التي تسعى لإدارتها. كما تتطلب تلك النظم أيضاً إدراك كلاً من التحديات الديموغرافية والبيئية الهامة والتي تلوح في الأفق القريب.[7]

والشكل التالي يوضح متطلبات التخطيط الحضري المستدام والتي تفسر المرتكزات الآنفة الذكر:

الشكل 3: متطلبات التخطيط الحضري المستدام

إن عمليات التحضر المستدام بيئياً تتطلب كلاً مما يلي:

- الحد من مستوى انبعاثات غازات الدفيئة وتنفيذ التدابير الجدية للتخفيف من تأثيرات ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها.
- الحد من مستويات الزحف العمراني وإنشاء المزيد من المدن المدمجة والتي تعتمد على خدمات النقل العام.
- الاستخدام السليم والمسؤول للموارد غير المتجددة والحفاظ عليها.
- عدم استنزاف موارد الطاقة المتجددة.
- خفض مستويات الطاقة المستخدمة وأحجام المخلفات الناتجة عن كل وحدة استهلاكية.
- إعادة تدوير المخلفات الناتجة أو التخلص منها بطرق سليمة للحيلولة دون الإضرار بالبيئة الأوسع.
- التخفيف من الأثر البيئي للمدن.

إلا أن تحقيق هذه المتطلبات لن يكون ممكناً إلا من خلال مواجهة عمليات التحضر ضمن أطر التخطيط والسياسات المتبعة على كل من المستويات الإقليمية، والوطنية، والدولية أيضاً.

من جانب آخر، فإن الأولويات والإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في كل من المدن والبلدات يجب أن تتضمن التركيز على عمليات التنمية الاقتصادية المحلية، والتي تنطوي على وضع الشروط الأساسية اللازمة لضمان كفاءة تشغيل المنشآت الاقتصادية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم، وسواء كانت تتم في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، بما في ذلك:

- مرافق البنية التحتية والخدمات المضمونة، بما في ذلك إمدادات المياه، وإدارة المخلفات، والنقل، والاتصالات، وإمدادات الطاقة.
- توفير فرص الحصول على الأراضي أو المباني في مواقع مناسبة بالإضافة للتمتع بضمان الحيازة.
- المؤسسات المالية والأسواق القادرة على تشغيل الاستثمارات ومصادر الائتمان.
- قوى عاملة سليمة ومتعلمة وتتمتع بمهارات مناسبة.
- إطار قانوني يضمن كلاً من معايير المنافسة، والمساءلة وحقوق الملكية.
- الأطر التنظيمية المناسبة، والتي تساهم في تحديد وفرض الحد الأدنى من المعايير غير التمييزية الملائمة للسياق المحلي من أجل توفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ومعالجة المخلفات والانبعاثات والتخلص منها.

بيد أن هنالك العديد من الأسباب التي تبرز أهمية إيلاء عناية خاصة لمسألة دعم القطاع الحضري غير الرسمي، والذي يعد عنصراً أساسياً لتحقيق استدامة النظام الاقتصادي الحضري.

أما فيما يتعلق بكل من الجوانب الاجتماعية وعمليات التنمية الاقتصادية، فلا بد من معالجتها باعتبارها كجزء من أجندة التنمية المستدامة، كما أن أجندة المؤتل تتضمن العديد من المبادئ ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز كلاً من:

- الفرص المتساوية والتوفير العادل والمنصف للخدمات.
- التكامل الاجتماعي من خلال حظر ممارسات التمييز وتوفير الفرص والحيز المادي اللازمين لتحقيق التفاعل الإيجابي.
- نظم التخطيط والإدارة التي تراعي مسائل الإعاقة والنوع الاجتماعي.
- منع مظاهر العنف والجريمة، والحد من مستوياتها والقضاء عليها.

أما على صعيد العدالة الاجتماعية، فثمة إدراك لضرورة إتباع نهج قائم على الحقوق، والذي ينطوي على تساوي فرص الحصول على "خدمات نوعية متساوية" في المناطق الحضرية، وذلك جنباً إلى جنب مع مراعاة احتياجات وحقوق الشرائح الاجتماعية الضعيفة.

المصدر: الأمم المتحدة، 2016، ص17.

ب. مراحل التخطيط الحضري للمدن المستدامة:

يمر التخطيط الحضري للمدن المستدامة عبر دورة متكاملة الخطوات والأهداف ومنسجمة الأبعاد والرؤى تعكس سياسة مدينة رشيدة، ويمثل الشكل رقم(04) دورة المدن المستدامة.

الشكل 4:دورة المدن المستدامة

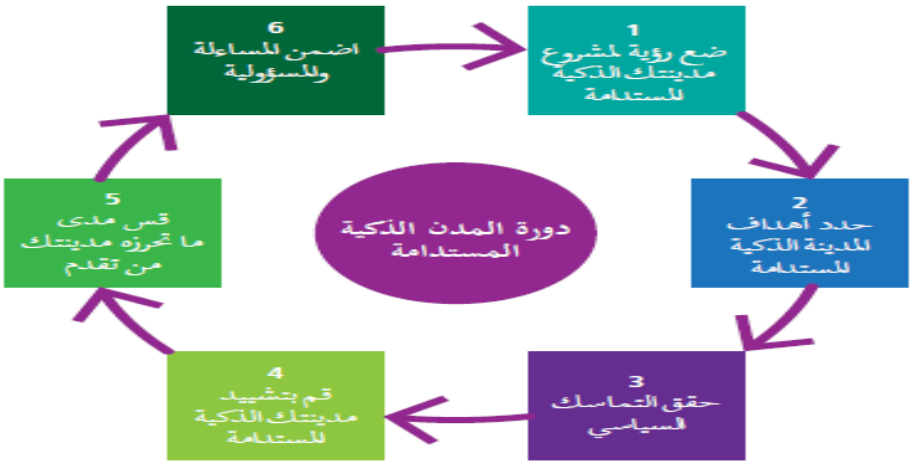

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2016، ص 04.

يوضح الشكل السابق أبرز المراحل في التخطيط للمدن المستدامة واليت يمكن تحديدها في:

1-**مرحلة ادارك المشكلة وتشخيصها:** إذ تتحدد من خلالها الرؤية الأولية للمشروع من خلال الوقوف على المشاكل ومواطن الخلل.

2-**مرحلة تحديد الأهداف، الأولويات، والوسائل:** وفيها يتم صياغة جدول عمل للتحول من النموذج التقليدي الى النموذج الجديد عبر رؤية استراتيجية للمدينة المستدامة محدد الأهداف، والأولويات والأدوات...[8]

3-**منح الشرعية السياسية والمجتمعية** للبدء في تطبيق المشروع والانطلاق في عملية التحول والتنفيذ بعد عملية انتقاء البديل الأنسب.

4-**المتابعة والمراقبة الدورية** لتطبيق المشروع عبر الجدول الزمني المحدد والوقوف على أبرز التحديات والمعيقات.[9]

ثانيا: واقع المدن الجزائرية ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة في الجزائر

شكل مؤتمر "قمة الأرض" المنعقد بريو دي جانيرو البرازيلية سنة 1992، نقطة تحول في السياسات العمرانية إذ أكد على أهمية مراعاة البعد التنموي المستدام فيها، وهو ما أكده أيضا "مؤتمر urban21 المنعقد في برلين سنة 2000 والذي عرض أفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في عدة دول من العالم، ليتم توطين مفهوم التنمية العمرانية المستدامة في مؤتمر العمران 21، ما ألزم الدول على اتباع سياسات عمرانية تراعى فيه الاستدامة البيئية والإنسانية، وفيما يلي سنحاول التعرف على تشخيص واقع المدن الجزائرية والوقوف على أبرز الاختلالات في التسيير المحلي وكذا عرض لمتطلبات تجسيد نموذج المدينة المستدامة.

1. واقع المدن الجزائرية وأبرز تحدياتها:

تعاني غالبية المدن الجزائرية العديد من المشاكل والتي تعود بالدرجة الأولى الى ضعف أفق التخطيط الحضري للمدن الجزائرية، وكذا سوء التسيير الإداري للعمران، إذ عرض Claude Chaline وهو أستاذ بمعهد العمران بجامعة باريس في دراسة له بعنوان" **الجزائر: التحديات العمرانية الجديدة**" جملة من الأسباب والتي تتمثل في:

1-ضعف صياغة وتنفيذ مخططات التهيئة العمرانية: نتيجة البطء في انجاز المخططات العمرانية بسبب نقص الصرامة في احترام قواعد العقود والاتفاقيات وآجال المشاريع؛

2-تقليد البناءات غير الشرعية وسوق العقار الموازية: إن العجز في المشاريع العمرانية ولد ضغطا اجتماعيا أدى الى نتشار البناءات الفوضوية والمسيئة للنسيج العمراني؛

3-ضعف تسيير الجماعات المحلية للعمران: محاولة الجماعات المحلية تقليل الضغط عليها بخصوص طلبات السكن تعمد الى التوسع العمراني حتى على حساب ودون تخطيط حضري رشيد قادر على خلق نسيج عمراني متجانس ومستديم؛[10]

4-التحديات البيئية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط للمدن على المركبات التي تعمل بالوقود التقليدي؛

5- التحديات الديموغرافية الناشئة عن عمليات التحضر السريع، والوتيرة السريعة لنمو المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، وتوسع الشريحة السكانية الشبابية في الدول النامية، إلى جانب التحديات المرتبطة بالمدن المنكمشة في الدول المتقدمة والمدن الأخرى التي تعاني من الشيخوخة وتزايد التكوين المتعدد الثقافات؛[11]

6-التحديات الاقتصادية للنمو المستقبلي غير المعروف والشكوك الرئيسية المرتبطة بمنهجيات ونظم الأسواق والتي ولدتها الأزمات، بالإضافة إلى المعدلات المتزايدة للأنشطة الحضرية غير الرسمية؛

7- التحديات الاجتماعية – العمرانية المتزايدة، وبخاصة أشكال التفاوت الاجتماعي والعمراني، والزحف العمراني وعمليات التوسع غير المنظم في مناطق الضواحي؛

8- التحديات والفرص الناشئة عن مظاهر الديمقراطية المتنامية في عمليات صنع القرار، بالإضافة إلى زيادة الوعي فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين عامة الناس.[12]

2. سياسة المدن الجديدة في الجزائر: هل تحقق فكرة الاستدامة؟

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات العمرانية التي طبعت كل منها خصوصية كل مرحلة وما حملته من متغيرات غير أنها عجزت عن تصميم مدن حضرية تتلاءم والتغيرات الحاصلة في سياسات التهيئة العمرانية العالمية وتراعى طموحات الفرد في العيش الكريم، غير أنه ومع مطلع سنة 2000 ونتيجة التوجه العالمي نحو تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي من أبرز أهدافها التنمية العمرانية المستدامة حيث حددت منظمة الأمم المتحدة أبعادها في العيش الكريم للفرد ضمن بيئة حضرية تتسم بالطابع الصحي والجمالي والإنساني من جهة وتراعي البعد البيئي بما يضمن العيش النظيف للأجيال القادمة من جهة ثانية.

على ضوء ذلك، عمدت الجزائر سنة 2000 الى تبني سياسة "التهيئة العمرانية في ظل التنمية المستدامة والحكم الراشد" التي توجت بإصدار قانون التهيئة العمرانية رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، كما دعمته بالقانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 الصادر في 2006/02/20، ومن

ناحية الأدوات فقد دعمتها بالعديد من المخططات للتهيئة العمرانية كالمخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية (2010-2030) ومخططات شغل الأراضي، والمخططات التوجيهية لتهيئة فضاء الحواضر الكبرى ...كأدوات عملية إجرائية لتصميم وتنظيم المحيط العمراني على أسس علمية، [13] ورغم تبني الجزائر لسياسة المدن الجديدة منذ 1995 في المدن الكبرى التي تعاني من التضخم السكاني وتشويه الفضاء الجمالي والاعتداء على العقار الفلاحي ناهيك عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كسياسة علاجية قصد احداث التوازن بين الفضاءات الحضرية إلا أن لم تكن مدروسة بالشكل الكافي ما زاد من حدة المشكلة وعمق من آثارها.

فبالعودة الى القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها والمؤرخ في 08 ماي 2002 نجده يعرف المدينة الجديدة بأنها "مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري"، فهو لم يشر إلى البعد الجمالي أو البيئي أو الإنساني، فكانت رؤيته تقتصر على أنها تمركز سكاني ضمن اطار حضري جديد داخل نفس المدينة الأم لتخفيف الضغط البشري على المدن الكبرى والتي تبقى تابعة لها إداريا واقتصاديا(تبعد عنها بحوالي 25-50كلم) ما يسمى بـ (les villes satellites)، فكان من الأجدر انتهاج سياسة المدن القائمة بذاتها عن طريق استغلال اتساع المساحة في منطقة الهضاب والصحراء وانشاء مدن كاملة المرافق تتمتع بقاعدة اقتصادية وإدارية مستقلة كما هو الحال في العديد من دول العالم على غرار البرازيل، هولندا ، النرويج...

إن تأسيس نموذج المدن المستدامة يرتكز على ثلاث أبعاد رئيسة: **بنية تحتية ذكية، بيئة نظيفة، مواطن واع**، بإسقاط هذه الأبعاد على نماذج المدن الجديدة في الجزائر، نجدها تفتقد لمقومات كل بعد، فمثلا ما يتعلق **بالبنية التحتية الذكية** نجد غياب **الإدارة الذكية للمياه** بل الواقع لاتزال تعاني المدن الجديدة من نقص فادح في مياه الشرب وسوء تسيير وإدارة الموارد المائية فيها على عكس مثلا منطقة جبل عمر بمكة المكرمة التي زودت بأجهزة ميكانيكية وكيميائية لتدوير المياه المستخدمة في المنازل لسقي الحدائق المحيطة حفاظا على جمال المنطقة كما أنها مزودة آليات استشعار وأنظمة انذار مبكر حول حالات الجفاف أو نقص المياه، أيضا ما يتعلق **بالإدارة الذكية للنفايات** التي تساعد على كفاءة جمع النفايات وتنقيتها وإعادة تدويرها بآليات تكنولوجية حديثة تحد من تلوث الوسط الطبيعي للمنطقة الحضرية وهو ما لا نلمسه في واقع مدننا الجديدة، كما ترتكز البنية التحتية الذكية على توفر **إدارة ذكية وعصرية لشبكات النقل والمرور** نلاحظ انعدام تسيير

رشيد لمنظومة النقل الحضري في المدن المستحدثة راجع لغياب هيئة تسيير النقل وشبكات المرور نجم عنه تعطل حركة المرور ما ينعكس على صحة الفرد وجمالية المدينة وانتشار ظاهرة النقل السري والنقل الجماعي غير المهيكل، بالإضافة الى غياب **نظم الانارة العمومية الذكية** بل تعاد تكون منعدمة تماما.

أما بخصوص **بيئة نظيفة** نجد غياب استخدام مصادر الطاقة البديلة والصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح سواء في المنازل أو الإدارات...، كما يلاحظ الافتقار التام للمساحات الخضراء في محيط الفضاءات الحضرية، وانعدام معايير النظافة(مسؤولية مزدوجة بين البلديات والمواطن) وانتشار الأسواق العشوائية، بالإضافة الى ظهور ظاهرة الاستيلاء على العقارات المجاورة للمدن الجديدة وبداية انتشار الفضاءات العمرانية العشوائية ما يؤثر على جماليات المحيط العمراني ويعد انتهاك لنصيب الأجيال القادمة.

لتأتي **مسؤولية المواطن الواعي**، حيث أقر القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 اشراك المواطن في التهيئة العمرانية لمحيطه الحضري، غير أن ثقافة المشاركة لاتزال غائبة فمن ناحية يفتقد غالبية المواطنين للثقافة الحضرية المستدامة والتي نلمسها في سلوكياتهم اليومية التي تضر بسلامة وجمال المدينة، ومن ناحية أخرى غياب آليات اشراك المواطن في تهيئة اقليمه العمراني، ما يجعل المسؤولية تقع على عاتق كل من المواطن والدولة على سواء، لذلك يبقى التساؤل المطروح هو: هل الفرد الجزائري قادر على أن يساهم في التنمية الحضرية المستديمة؟ إن الإجابة على هذا التساؤل وإن كانت تبدو واضحة غير أن امكانية تحقيق ذلك قائمة إذا ما تضافرت جهود الدولة والمجتمع المدني والمواطن حول نشر الوعي والتربية الحضرية.

إن التحليل السابق، وإن كان يعطي انطباعا بفشل سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر في خلق حضائر عمرانية بمعايير الاستدامة والأنسنة، إلا أن فرص تحقيق ذلك متوفرة لكنها تبقى مرهونة بتحقق مجموعة من الشروط:

1- إعادة النظر وبجدية في نظم تخطيط وتصميم الفضاءات العمرانية بمواكبة التطورات الحاصلة في علم العمران مع الاستفادة من التجارب الرائدة في تجسيد نماذج المدن المستدامة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات؛

2- إعادة النظر في سياسات التهيئة العمرانية بمراعاة التوازن الجهوي والإقليمي سواء داخل المدن ذاتها أو بين أقاليم الدولة؛

3- إحلال أنظمة التسيير الجديدة القائمة على التكنولوجيا النظيفة مع تمكين الأفراد على حسن استخدامها؛

4- مراعاة الفروقات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الأيديولوجية في تأسيس المدن الجديدة، مع تشجيع خلق نماذج المدن المستدامة في المناطق الريفية والنائية للحد من النزوح الريفي؛

5- نشر الوعي بأهمية العيش الكريم الذي لا يتحقق إلا في بيئة نظيفة وجميلة لما لها من انعكاسات على صحة الفرد؛

6- اشراك كافة الفواعل في صياغة وتنفيذ برامج وسياسات التنمية العمرانية المستدامة مع فتح المجال أمام المستثمرين الخواص في استغلال مشاريع التهيئة كنظم إدارة النفايات بطرق عصرية وذكية، ونظم تسيير شبكات المياه، نظم التسيير الذكي لشبكات النقل، تهيئة المساحات الخضراء والمحافظة عليها....

3. التربية الحضرية في الجزائر: البديل المفقود في منظومة المدن المستدامة

يعد السلوك الإنساني العامل الأساسي المتحكم في تجسيد المدينة المستدامة، لهذا يتطلب تحقيق الأخيرة تكثيف الجهود بين كل فئات المجتمع من خلال إقناع الناس بأهمية استدامة المدن وتحديثها، وهنا تبرز أهمية التربية الحضرية في نشر الثقافة الحضرية والوعي العمراني الذي لا يقتصر على تذكير المواطنين بالقواعد والآداب التي يجب التقيد بها بل يجب أن تكون مكتسبة كسلوكيات نلمسها في عاداتهم اليومية، وهنا تبرز أهمية التنشئة المدنية-الحضرية التي هي مسؤولية مشتركة بدء بالأسرة فالمدرسة، الحي، الاعلام، المجتمع المدني، الدولة...، وترتكز عملية التنشئة الحضرية على غرس قيم المواطنة الخضراء والمسؤولية الجماعية وروح الابداع والابتكار، والتعايش السلمي...كما تفرض على الدولة من ناحية أخرى فرض النظام العام من خلال الحزم في التعامل مع السلوكات اليومية غير الإنسانية المضرة بكيان الجماعة وبالبيئة من خلال تفعيل الشرطة البيئية وقوة الردع في التعامل معها وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك كتزويد المدن بكاميرات مراقبة وأجهزة انذار ويقظة مبنية على معايير تكنولوجية حديثة تضمن الرقابة الدائمة على تلك السلوكات كما تساعد على احتواء المشاكل الحضرية قبل تفاقمها، ولتحقيق ذلك لابد من القيام بـ:

1-ادخال مادة التربية الحضرية في مناهج التربية والتعليم: لابد على الجزائر أن تستحدث مادة كاملة تتضمن مقررا سنويا يحتوى على مناهج تربوية نظرية وميدانية حول المدن المستدامة تشرح فيها أهميتها للفرد والجماعة والبيئة، وتحفيز التلاميذ والطلبة على ابتكار نظم تسيير حضرية تزيد من جمالية المدينة وكذا التعريف العقوبات المترتبة على مخالفي النظام العام....[14]

2- الشراكة المجتمعية بين مختلف الفواعل (مجتمع مدني، قطاع خاص، مواطنين...): من خلال تشجيع التعاون بينها في توعية السكان ونشر الوعي بأهمية العيش في بيئة سليمة وصحية ونظيفة، وعرض برامج ودورات حول القيادة الصديقة للبيئة أو النظافة والانارة ...، وعقد ندوات وملتقيات تثقيفية حول أهمية خلق نسيج عمراني مستديم، وتنظيم مسابقات حول أحسن مدينة تتوج بجوائز رمزية تشجيعية.... [15]

3-تفعيل دور الجهات الضبطية والشرطة البيئية: من خلال التعريف بمهامهم وبمنظومة العقوبات المقررة في حالات التجاوزات وارتكاب السلوكات المنافية لأخلاقيات الاستدامة كرمي النفايات في غير أماكنها، أو عدم الالتزام بالمعايير العمرانية في البناء...، والتأكيد على العلاقة الإنسانية القائمة على الاحترام المتبادل بين المواطنين-العمران ورجال الشرطة.[16]

4- دور الاعلام البيئي المستدام: ظهر الاعلام البيئي كفرع من فروع الاعلام منذ سبعينات القرن الماضي مواكبة لتطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة والذي وإن اقتصر بداية على نقل الأخبار المتعلقة بالبيئة إلا أنه شهد تطورا سواء من الناحية القانونية أو السياسية لتتسع أدواره إلى نشر الثقافة البيئية والرقي بالوعي البيئي وتغيير السلوكات السلبية للفرد نحو البيئة وتحفيزه على حل المشكلات البيئية، غير أن الاعلام البيئي في الجزائر غائب أو مغيب تماما، إذ يقتصر على بعض الحملات الاشهارية والتي عادة ما تكون مناسباتية تتزامن واليوم الوطني للتشجير أو اليوم العالمي للمياه...، لذا فإنه أصبح لزاما على الدولة فتح المجال أمام الاعلام البيئي من خلال تسهيل اعتماده والتخطيط الاعلامي الحر ونقل المادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق وبموضوعية ما يسهم في تأصيل التنمية العمرانية المستدامة.

3.خاتمة:

على ضوء ما سبق، يمكن استخلاص جملة النقاط التالية:

-ترتكز فكرة المدن المستدامة على منظومة متكاملة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتكنولوجية والإنسانية بما يضمن تجسيد بيئة عمرانية قابلة، وصالحة للعيش الكريم والنظيف ترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية والحق في حياة الرفاه في بيئة سليمة.

-التخطيط الحضري هو عملية تصميم علمية ومنهجية لمنطقة عمرانية بطريقة متوازنة ومدروسة تضمن توفير بيئة حضرية وفق الأسس العالمية المتفق عليها.

-تعد نظم التخطيط الحضري المتبعة في الجزائر الوقت الحاضر غير جاهزة للتعامل مع أبرز التحديات الحضرية القائمة، بما في ذلك الآثار الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ، واستنزاف الموارد، وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وذلك إلى جانب الوتيرة السريعة لعمليات التحضر وما تنطوي عليه من تأثيرات سلبية كنشوء مظاهر الفقر، والأحياء الفقيرة، والممارسات غير الرسمية في المناطق الحضرية .

-يكشف واقع المدن الجزائري على العديد من المشكلات التي ورغم كثرة المخططات وتعدد سياسات التهيئة العمرانية إلا أنها لا تزال في تزايد وتفاقم، ما يوحي بوجود اختلالات في إدارة التنمية العمرانية وفي تنفيذ سياسات التهيئة العمرانية والتي تعزى الى عدة معيقات أهمها ضعف الاطار التنظيمي المنظم لسياسات التهيئة العمرانية للمدن، إشكالات عملية في تطبيق تلك السياسات، بالإضافة الى العامل البشري الذي يعوق عملية التنمية الحضرية.

-إن سياسة المدن الجديدة والتي تعد حلول لتخفيف حدة المشاكل والضغوط على المدن الكبرى، غير أنها لاتزال بعيدة كل البعد على نموذج المدن المستدامة، فهي مدن جديدة بتصميم وثقافة قديمة، فرغم الميزانيات الكبيرة لخلق مثل هذه النماذج إلا أنها اعادت بناء مدنا وأوساطا حضارية وواقعا اجتماعيا بمعايير قديمة، فهي تفتقد للإدارة الذكية للمدن سواء من حيث الاستخدام التكنولوجي في تسيير المرافق العمومية كالإنارة، النفايات، النقل...، أو من حيث الممارسات الحضارية للمواطن وعلاقته بوسطه البيئي.

-إن تطبيق نموذج المدن المستدامة في الجزائر ليس بالمستحيل أو المستبعد، إذ يحمل رهان تحقيقه فرصا لبلوغه ترتكز بالأساس على توفر الإرادة المجتمعية وتغيير نظم الإدارة المحلية بإدخال البعد التكنولوجي والتخطيط الحضري الاستراتيجي وتغيير الثقافة الحضرية من خلال التركيز على التربية البيئية المستدامة للمواطن.

وعليه، يمكن تقديم **الاقتراحات** التالية:

-تحتاج مسألة تعميم نماذج المدن المستدامة الى المزيد من التعاون بين دول العالم في تبادل الخبرات المعرفية والتطبيقية، وتعميق الفهم المشترك بين الدول النامية والمتقدمة بما يخفف الفجوة بينها، ونقل النماذج الرائدة الى الدول النامية بدعم وتمويل ومتابعة دولية.

-إعادة النظر في السياسة العمرانية بما في ذلك المنظومة التشريعية حول تنمية المدن واستدامتها بما يواكب التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي والعالمي.

-اشراك مختلف الفواعل المحلية لاسيما المواطن، المجتمع المدني، المجالس المحلية،...في عملية التخطيط الحضري وتزويده بالمعرفة الكاملة حول أهمية التحول نحو نموذج المدينة المستدامة بما يعزز ثقافة التنمية الحضرية المستدامة.

4.التهميش:

[1] Hélène Grenouilleau, "Qu'est-ce qu'une ville durable ?" , 15/05/2020, vu le : 12/10/2021, https://bit.ly/3GC6wWZ.

[2] Ibidem.

[3] الأمم المتحدة، المدن التي نحتاجها، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،2016)، ص01.

[4] Ascimer, Assessing Smart CITY Initiatives for the Mediterranean Region - European , Investment Bank, April 2015, vu le :15/09/2021, https://bit.ly/3rtoN28.

[5] السيد عبد الماضي السيد، علم الاجتماع الحضري، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004) ، ص222.

[6] عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، "التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان"، مجلة الدراسات التربوية، العدد07(2009)، ص171.

[7] بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: بسكرة، 2016)، ص 212-213.

[8] الاتحاد الدولي للاتصالات، "المدن الذكية المستدامة: دليل لقادة المدن"، مجلة أخبار الاتحاد، العدد02(2016)، ص 04.

[9] خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري" أسس ومفاهيم،(الأردن :الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2002)، ص219.

[10] بورغيدة حسيبة، التخطيط الحضري والسياسات العمرانية في الجزائر: واقع وتحديات، مذكرة ماستر، (الجزائر: جامعة قالمة–قسم العلوم السياسية، 2017)، ص111.

[11] بوزغاية باية، ص 220.

[12] ريدة ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد01(2009)، ص 504.

[13] يحي وناس، "التخطيط البيئي المحلي في الجزائر"، مجلة الحقيقة، العدد6(دون سنة نشر)، ص153-154.

[14] جامعة السلطان قابوس، منهاج التربية الحضرية، (سلطنة عمان: منشورات الجامعة، 2010)، ص 25.

[15] الأمم المتحدة، المدن التي نحتاجها، ص11

[16] ماهر بن سعيد بن إبراهيم، "الاثار الصحية الناجمة عن حوادث النقل"، ورقة بحث مقدمة للندوة العلمية حول "حوادث المرور"، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2003)، د ص.